تحسين حلبي

كيان الاحتلال الإسرائيلي يعترف بالعجز عن ضمان أمنه

أجرى موقع «حمامل» الإسرائيلي للأنباء قبل يومين استطلاعاً للرأي وجه فيه سؤالاً واحداً للشرائح الإسرائيلية المتنوعة هو: ما السبب الذي يجعلكم تفضلون التصويت للأحزاب نفسها التي قمتم بالتصويت لها في الانتخابات السابقة؟ فكانت الإجابة: ٥٨ بالمئة من أجل تحقيق الأمن و١٥ بالمئة من أجل الاقتصاد وتحسين المعيشة، و١١ بالمئة من أجل تحقيق مطالب مدنية مثل التعليم والصحة، وأخيراً ١٦ بالمئة، منقسمون بين أسباب تتعلق بكراهية رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو أو بتفضيله على بقية المرشحين. اللافت في هذه النتيجة أن المقود الكبير عند الأغلبية في هذه المطالب هو الأمن الداخلي، وهو بالطبع أمن المستوطنين أينما كانوا في تل أبيب أو في معاليه أدوميم قرب القدس، أو في مستوطنات غلاف قطاع غزة، وهذا يعني ببساطة أن المقاومة الفلسطينية وحلفاءها في محور المقاومة يشكلون قدرة تجعل كل هذه الأغلبية تعيش في فزع أمني وعدم استقرار وشك في مستقبل وجودها في هذا الكيان إذا ما استمر فقدانها للأمن.

ولذلك بدأ محللون في الكيان الإسرائيلي يتحدثون عن خطر المقاومة على مستقبل هذا الكيان، ومدى الاستعداد للبقاء فيه ويقترحون الحلول لمنع سقوطه وانهياره ومن بين هؤلاء المؤرخ والمحلل في الشؤون الإستراتيجية يوسي بلوم هاليفي، فتحت عنوان «كيف نمنع إراقة المزيد من دمائنا في حرب متعددة الجبهات مع الذين يقاتلوننا؟» حدد في مقاله في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٢ من تشرين الجاري أن: «إسرائيل بدأت تنزلق على منحدر حصار إستراتيجي يفرضه عليها بنجاح محور طهران دمشق والمقاومة اللبنانية والفلسطينية، فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ وإعلان الدولة، فقدت إسرائيل قدرة الردع، بل والأخطر من ذلك أن هذا المحور تمكن من امتلاك قدرات لإلحاق الضرر المميت بإسرائيل»، ويقارن بين وضع الكيان الإسرائيلي في هذه الأوقات ووضعه عام ١٩٤٨ أثناء الخوف على وجوده، ويرى بأن «إسرائيل تجد نفسها الآن في المرحلة الأولى لحرب تنذرها بالخطر الوجودي الذي ساد قبيل حرب عام ١٩٤٨ وحرب حزيران ١٩٦٧». ويبين أنه بالإضافة إلى الخطر الخارجي من محور المقاومة ما زال وضعها الداخلي يشهد «انقساماً خطيراً بين أحزابها يؤثر في جذورها بسبب الحرب التي يعلنها عليها المحور الخارجي»، ويعترف أن هذا المحور تمكن من زيادة خطره الإستراتيجي عليها لأنه أصبح قادراً على إحباط عقيدتها العسكرية وإلحاق الضرر بسلاحها الجوي وبينية قواتها البرية والبحرية ناهيك عن ضرب جبهتها الداخلية بعد أن تمكن من تطوير صواريخه بتكنولوجيا دقة إصابة الأهداف».

واستشهد ليفي بما ذكرته له شخصية قيادية في جيش الاحتلال بأن «تأثير هذه النيران المتطورة يشبه تأثير القنبلة النووية على إسرائيل»، وطالب «بوضع عقيدة عسكرية عملياتية ووسائل تمنع تلك القوى من تغيير ميزان القوى لصلحتها».

يعترف ليفي بأن «الجيش ليس بمقدوره أن يطارد كل مجموعة أو فرد يطلق صاروخاً أو قذيفة ضده في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو ضد حزب الله في جنوب لبنان، لأنها ستكون حرباً عقيمة»، ويطالب بالتالي «بتنفيذ إستراتيجية ذات قدرة فعالة ساحقة وقاتلة في عملياتها تؤثر في إرادة المحور وتفرض عليه الخضوع لإرادة إسرائيل»، وهذا في الواقع ما يعمل جيش الاحتلال على تنفيذه، وما يشبه ذلك الرأي، حين يقوم بتصفية عدد من الشبان الفلسطينيين من مجموعات «عرين الأسود» وغيرهم داخل المدن والقرى وبواسطة عبوات التفجير لكي يتجنب الاشتباك معهم عند محاولة اعتقالهم على غرار ما فعله في جنين من قبل ونابلس قبل أيام، ويطلب ليفي من قيادة جيش الاحتلال أن تعمم على أفراده تكثيف تطبيق هذه العمليات ويدعو القيادة السياسية إلى إعداد «عمليات لتغيير خطوط الأنابيب التي تنقل النفط الإيراني من خليج عمان إلى العالم والتي تمتد على طول ١٠٠٠ كيلومتر».

ويبدو أن مثل هذه الخطط تشير بشكل واضح إلى العجز العسكري الإسرائيلي على مواجهة أسلحة وصواريخ محور المقاومة فاللجوء إلى استهداف البنى التحتية الاقتصادية النفطية بهذا الشكل لحرمان إيران من عائدات ثرواتها النفطية أصبح يشكل هدفاً إستراتيجياً على غرار ما فعله الغرب بتفجير الخط الروسي للغاز «السيل الشمالي» في البحر.

النظام التركي يعتقل في أنقرة ١١ من أعضاء «جبهة النصرة»

اعتقلت سلطات النظام التركي، أمس، ١١ مشتبهاً فيهم يعملون ضمن ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له، على حين اعتقلت الأخيرة ٤ مسلحين سابقين من ميليشيا «جيش الإسلام» الموالي للنظام التركي، وسط مدينة عفرين شمال غرب حلب، وذلك عقب قيام «الهيئة» بعملية تبادل أسرى مع ميليشيا «الفيلق الثالث» التابعة لما يسمى «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة، حيث تمت مبادلة ١٣ مسلحاً من «الهيئة» مقابل ٢٧ من «الفيلق الثالث».

وذكر الموقع الالكتروني لقناة «الميادين» أن سلطات النظام التركي اعتقلت في عملية متزامنة ١١ مشتبهاً فيهم، تبيّن أنهم يعملون ضمن «الهيئة».

بدورها ذكرت قناة «روسيا اليوم» أن «العملية جاءت في نطاق التحقيقات التي أجراها مكتب التحقيق في الجرائم الإرهابية في مكتب المدعي العام في أنقرة، مشيرة إلى أن قوات مكافحة الإرهاب في حكومة النظام التركي اعتقلت ٩ أشخاص، من أصل ١١ صدرت في حقهم أوامر اعتقال، في العملية التي نظمها فرع مكافحة الإرهاب في مديرية أمن العاصمة أنقرة ضد «الهيئة».

وأشارت إلى أن الاعتقالات جرت في منطقتين منفلتتين من العاصمة التركية، ونفّذت في وقت سابق.

وذكرت أنه وفق المعلومات الرسمية، فإن المعتقلين كانوا على صلة بالتنظيم الإرهابي في مناطق الحرب، ويقصد هنا مناطق الشمال السوري وتحديداً منطقة إدلب، ونقلوا بعد القبض عليهم إلى مكتب المدعي العام.

وخلال العملية ضُبط عددٌ كبير من الوثائق التنظيمية، والمواد الرقمية، بينما لا تزال الجهود تُبذل للقبض على المتهمين الآخرين.

وفي السياق ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن دورية تابعة لما يسمى «جهاز الأمن العام» التابعة لـ«تحرير الشام» اعتقلت ٤ مسلحين سابقين في ميليشيا «جيش الإسلام» التابع للنظام التركي، بالقرب من «شو كافيه» في شارع الفيلات وسط مدينة عفرين، شمال غرب حلب دون معرفة التهم الموجهة إليهم، وجرى اقتيادهم إلى جهة مجهولة.

إلى ذلك ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن ميليشيا «الفيلق الثالث» التابع لما يسمى «الجيش الوطني» من جهة و«تحرير الشام» من جهة أخرى تبادلتا الأسرى في بلدة الباسوطة بمنطقة عفرين شمال حلب.

وأوضحت المواقع أن الصفقة انتهت بمبادلة ١٣ مسلحاً من صفوف «الهيئة» مقابل ٢٧ من «الفيلق الثالث».

وأول من أمس أكدت مصادر أهلية في مدينة عفرين لـ«الوطن»، أن تنظيم «النصرة» لم ينسحب من عفرين، حيث سيطر عليها في ١٣ الشهر الجاري، وإنما يتخفى مسلحو يزي وشارات وراايات حلفائه من مسلحي ما يسمى «الجيش الوطني»، الموالي للاحتلال التركي.

وكالات

استنفار للميليشيات في محيط سجنها بالرقة

تجدد الاحتجاجات في دير الزور تنديداً بمنع «قسد» ارتداء النقاب والوضع المعيشي المتردي

وقفة احتجاجية لمدرسي مجمع الفرات الثوري شرقي دير الزور مندّدين بقرار منع «النقاب» بالمدارس من قبل «الإدارة الذاتية» (عن الانترنت)

نظم العديد من المدرسين والمدنيين في ريف دير الزور الشرقي أمس، وقفة احتجاجية ضد قرار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية - قسد» منع ارتداء «النقاب» داخل المدارس، معلنين تضامنهم مع الاحتجاجات التي خرجت قبل ساعات في قرى بريف المحافظة الغربي للمطالبة بتحسين الواقع المعيشي والخدمي، على حين استنكرت «قسد» في محيط السجن المركزي بالرقة، بعد أنباء عن نية تنظيم داعش الإرهابي الهجوم على السجن.

وشارك العديد من المدرسين من مجمع الفرات الثوري ومدنيون في بلدة أبو حمام بريف دير الزور الشرقي، بوقفة احتجاجية أمام ما تسمى «بلدية الشعب»، منددين بقرار «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد» بمنع ارتداء «النقاب» داخل المدارس، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وجدد المشاركون مطالبهم برفع الرواتب وتفعيل قانون العاملين وتحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي، ومحاسبة الفاسدين، معلنين تضامنهم مع الاحتجاجات التي خرجت قبل ساعات في قرى بريف دير الزور الغربي. وفي وقت سابق أمس، شارك العشرات من أبناء بلدات وقرى حوايج بومصمصة وحوايج ذياب ومحيميدة بريف دير الزور الغربي التي تسيطر عليها «قسد» باحتجاجات شعبية، مطالبين بتحسين الواقع المعيشي والخدمي، حيث قاموا بقطع أحد الطرقات بالإطارات المشتعلة.

وأول من أمس، أصدرت ما تسمى «هيئة التربية والتعليم» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» في مناطق سيطرتها تعميماً إضرابياً شاملاً للمطالبة برفع رواتبهم، تزامناً مع توقف «سرافيس» النقل الداخلي في المدينة وريفها عقب إضراب سائقيها احتجاجاً على عدم توافر المحروقات وارتفاع سعر المتوافر منها، وتشهد مناطق سيطرة «قسد» في شمال وشمال شرق سوريا باستمرار احتجاجات شعبية وإضرابات مفتوحة للكوادر التعليمية قبلها للمطالبة برفع رواتبهم، واحتجاجاً أيضاً على إغلاق الميليشيات المعاهد والمدارس الخاصة والعامة التي تقوم بتدريس مناهج الحكومة السورية، ورفضاً للمناهج التعليمي الجديد الذي وضعته «الإدارة الذاتية».

في غضون ذلك، تسلل ما يسمى مبعوث أميركا إلى مناطق سيطرة «قسد» نيكولاس غريتجر إلى مدينة القامشلي، والتقى في مقر «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي ممثلين عنا تسمى أحزاب كردية وفق ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية أمس.

وعقد الطرفان اجتماعاً مغلقاً دام ساعتين، ومنعت وسائل الإعلام من تغطيته، حيث ناقشا الأوضاع في مناطق سيطرة «قسد» ومنها الأوضاع في مدينة عفرين المحتلة دون ذكر تفاصيل أخرى. جاء ذلك، في حين نقلت مواقع الكترونية معارضة عن مصادر محلية تأكيدها أن مسلحين من «قسد» استنفروا في محيط السجن المركزي في مدينة الرقة الذي تسيطر عليه وتعتقل فيه مسلحين من داعش، وقطعت طرقات مؤدية إليه ونشرت حواجز مدعومة بخرسانات وسواتر ترابية.

وذكرت المصادر أن العملية جرت بعد أنباء عن نية تنظيم داعش شن هجوم على السجن، على حين رجحت مصادر أخرى احتمال حدوث استعصاء داخل السجن من مسلحي التنظيم، مشيرة إلى أن الاستنفار إجراء احترازي.

وفي ٢٦ من الشهر الماضي تحدثت صفحة «فرات بوست» المحلية المعارضة عن هروب ١٣ داعشياً من السجن المركزي في مدينة الرقة، وحصول اشتباكات بينهم وبين مسلحي «قسد» على حاجز الفروسية، مشيرة إلى أن خلايا التنظيم في الرقة ساعدت السجناء على الهروب من السجن عبر حفر أنفاق تصل إليه.

ويقع السجن المركزي شرق دوار حزيمة بمدينة الرقة وكان مركزاً للحبوب واستولت عليه «قسد» وحصنته قسمين لمسلحي التنظيم والمدنيين الذين يتجنب الاشتباك معهم عند محاولة اعتقالهم على غرار ما فعله في جنين من قبل ونابلس قبل أيام، ويطلب ليفي من قيادة جيش الاحتلال أن تعمم على أفراده تكثيف تطبيق هذه العمليات ويدعو القيادة السياسية إلى إعداد «عمليات لتغيير خطوط الأنابيب التي تنقل النفط الإيراني من خليج عمان إلى العالم والتي تمتد على طول ١٠٠٠ كيلومتر».

ويبدو أن مثل هذه الخطط تشير بشكل واضح إلى العجز العسكري الإسرائيلي على مواجهة أسلحة وصواريخ محور المقاومة فاللجوء إلى استهداف البنى التحتية الاقتصادية النفطية بهذا الشكل لحرمان إيران من عائدات ثرواتها النفطية أصبح يشكل هدفاً إستراتيجياً على غرار ما فعله الغرب بتفجير الخط الروسي للغاز «السيل الشمالي» في البحر.

وكالات

الحكومة السورية استردت ٣٥ ألف قطعة أثرية نهبت خلال الحرب عليها

آلاف التلال الأثرية في مناطق انتشار الاحتلال التركي تعرضت لتخريب ممنهج

تعرضت المواقع الأثرية والمتاحف السورية خلال الحرب الإرهابية التي تشن على البلاد منذ أكثر من ١١ عاماً للنهب والسرقة والتدمير والتخريب الممنوع على يد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة ولاسيما تلك المدعومة من الاحتلال التركي، على الرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومة لإنقاذ ما أمكن من الكنوز والقطع الأثرية الموزعة على ١١ متحفاً وطنياً، ووضع خطة حماية إستراتيجية.

في هذا الإطار، رصدت منظمات حقوقية وأخرى معنية بالآثار الكثير من الانتهاكات التي طالت مواقع أثرية شمال سورية قامت بها مرتزقة الاحتلال التركي بقصد التنقيب عن الآثار ونهبها لم يبيعها في تركيا.

مدير الآثار والمتاحف في سورية نظير عوض أكد في تصريحات نقلها موقع «أثر برس» الالكتروني أن أعمال التنقيب السرية التي يقوم بها الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيون، في مناطق الشمال خربت آلاف المواقع الأثرية هناك، وألحقت الضرر بالكثل المعمارية لبعض المناطق نتيجة التفجيرات، إضافة إلى عمليات التزوير، وخاصة التماثيل والوجهات الفسيفساء، لافتاً إلى أن أعمال التدمير الممنهج للتراث الثقافي السوري تتوازى مع التهريب الأثري ومرتزقته في جميع المناطق التي يحتلها شمال سورية.

وقال: إنه تم توثيق ما يزيد على ١٠ آلاف أثر تم اكتشفه في سورية، كثير منها تعرض للتخريب والتنقيب غير الشرعي، وتحريفها سبب تخريباً للسويات الأثرية التي تحدد الأزمنة والحقب التاريخية المختلفة.

وأعاد عوض إلى الأذهان أن قبل الحرب كان عدد البعثات الأثرية الأجنبية والمشتركة العاملة في سورية ١٠٣ بعثات تعمل في مجال التنقيب في كل المحافظات، على حين تقلصت خلال فترة الحرب الإرهابية إلى ١٢ بعثة محلية وبعثة أثرية واحدة مشتركة سورية-فنلاندية، مع الإشارة إلى انعدام البعثات الأجنبية.

وفي السياق، وفق المعلومات العامة للآثار والمتاحف ٧١٠ مواقع ومبان أثرية تعرضت للتخريب، وتراوحت الأضرار بين التخريب الجزئي، والاندثار أو الهدم الكامل.

وأوضح عوض أن أبرز المواقع التي تعرضت للتنقيب في مملكة «ماري وبوابة أوروبس» في محافظة دير الزور، وقلعة «الرحبة» في الميادين، وموقعا «حلبيا وزنوبيا» في ريف حلب، وتل الرمل، وتل السن»، لافتاً إلى أن أكبر نسبة تخريب وتنقيب كانت في موقع «أفاميا وتل قرقور» في ريفي حماة الشمالي والغربي، وفي حلب تعرض «تل أم المرأة» وتل شاش حمدان» وكذلك موقع الأنصاري إلى السرقة، مؤكداً أن إعادة تأهيل وترميم تلك المواقع الأثرية تحتاج إلى مبالغ باهظة ومدة زمنية طويلة.

وأشار إلى أنه تم توقيع عدد من الاتفاقيات لترميم الآثار في سورية، منها ترميم نحو ٢٠ قطعة أثرية سُرقت أغلبها من تدمر، بعضها يعود إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد بعد أن تم نقلها الأسبوع الماضي من سورية إلى العاصمة التشيكية براغ بالتعاون مع المديرية العامة للآثار والمتاحف، كما تم توقيع اتفاقية مع وزارة الثقافة الروسية بالتعاون مع متحف الأرميتاج الوطني والمؤسسات الثقافية الأخرى، إضافة إلى الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونيسكو» بشأن الآثار التي طالها الإرهاب في سورية.

المديرية العامة للآثار والمتاحف كشفت في تقرير لها أنه تم تهريب ما يزيد على مليون قطعة أثرية من سورية في أثناء سنوات الحرب التي شنت عليها، بسرقة لصوص وعصابات نهب تركية.

وأشار التقرير أيضاً إلى تضرر ٣١ موقعاً أثرياً في دمشق، و١٤ في ريف دمشق، و٦ في السويداء، و٤٧ في درعا، و٢٠ في القنيطرة، و١١٤ في حمص، و٢١ في حماة، و٤٥ في إدلب، و٢٢٧ في حلب، و٢ في طرطوس، و٥ في اللاذقية، و١٥ في الرقة، و٨٢ في دير الزور، و٤٦٩ في الحسكة.

وجاء في التقرير: إن الميليشيات المسلحة سرقت نحو ٧٥ ألف قطعة أثرية من المتاحف السورية، من بينها مقتنيات متحف إدلب حيث توجد قوات الاحتلال التركي ومجموعات من مرتزقتها، إضافة إلى سرقة نحو ٦٠٠٠ قطعة أثرية من متحف الرقة، فضلاً عن نهب نحو ٥٠ ألف قطعة من مستودعات إدلب، ونحو ٢٠ ألفاً من مستودعات الرقة.

وعلى الرغم من كل ما تعرضت له الآثار والمواقع الأثرية في محاولة لطمس هوية سورية الحضارية العريقة، استطاعت الدولة السورية بالتعاون مع أبنائها الشرفاء استرداد ما يزيد على ٣٥ ألف قطعة تمت سرقتها، إذ أشار التقرير إلى قيام عدد من السوريين المخترين بشراء قطع أثرية عُرضت للبيع، ليعيدوها إلى سورية، لتتم استعادة ما يزيد على ٣٥ ألف قطعة أثرية حتى الآن، إضافة إلى القطع الذهبية التي تمت استعادتها في محافظة اللاذقية.

وكالات

موسكو: مستعدون للمساعدة في إعادة اللاجئين السوريين من لبنان إلى بلدهم

موسكو تعلن استعدادها لتقديم الدعم اللازم لإعادة اللاجئين السوريين من لبنان إلى بلادهم (عن الانترنت)

أعلنت روسيا، أمس، استعدادها لتقديم الدعم اللازم لإعادة اللاجئين السوريين من لبنان إلى بلدهم، على حين أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن سلطات النظام التركي اعتقلت واحتجزت ورحلت بشكل تعسفي مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين إلى سورية بين شباط وتموز الماضيين.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن السفير الروسي في لبنان ألكسندر رودافكوف، في تصريح له بعد لقائه الرئيس اللبناني ميشال عون، أن بلاده على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، مؤكداً ترحيب موسكو باتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية اللبنانية الذي تم التوصل إليه مع الجانب الإسرائيلي.

وفي وقت سابق أعلن وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين، أن ٦ آلاف لاجئ سوري سيعودون إلى بلادهم غداً الأربعاء.

بدوره، قال وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار: «إننا نرفض أن نأخذ السوريين إلى الموت، بل نحن نريد أن نعيدهم إلى ديارهم وثقافتهم وتاريخهم وحضارتهم وأرزاقهم ليعيشوا بكرامة، وليبق في لبنان من لديه إقامات شرعية وبعد أن يأخذوا على الزراعة والبناء ومهن أخرى، كما كان داعًا هو الحال بين البلدين».

وفي السياق نقلت «روسيا اليوم» عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن سلطات النظام التركي اعتقلت واحتجزت ورحلت بشكل تعسفي مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين إلى سورية بين شهري شباط وتموز الماضيين.

ودعت المنظمة التي تتماهى مع سياسات دول غربية تعرقل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، السلطات التركية إلى إنهاء عمليات الاعتقال والاحتجاز والترحيل التعسفية للاجئين السوريين إلى سورية، وضمان عدم استخدام القوى الأمنية وسوؤولي الهجرة العنف ضد السوريين أو غيرهم من المواطنين الأجانب المحتجزين ومحاسبة أي مسؤول يستخدم العنف.

وحثت المنظمة السلطات التركية على السماح لمفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين بالوصول بحرية إلى مراكز الترحيل، ومراقبة عملية الترحيل على إذن من السوريين بإعادتهم إلى سورية للتأكد من أنها طوعية، ومراقبة المقابلات وإجراءات الترحيل لضمان عدم استخدام مسؤولي التنظيم والمعارضة، للعنف ضد السوريين أو غيرهم من المواطنين الأجانب.

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن الباحثة في حقوق اللاجئين والمهاجرين في المنظمة نادية هارمان، «في انتهاك للقانون الدولي، اعتقلت السلطات التركية مئات اللاجئين السوريين، حتى الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وأجبرتهم على العودة إلى شمال سورية، بينما الآن أن تركيا تحاول جعل شمال سورية منطقة للتخلص من اللاجئين».

وصدرت على أنه على الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء، أن يعترفوا بأن النظام التركي لا يفي بمعايير المتعلقة بدولة ثالثة آمنة، وأن يعلق تمويله لاحتجاز المهاجرين ومراقبة الحدود إلى أن تتوقف عمليات الترحيل القسري.

وأكدت أن تصنيف تركيا كدولة ثالثة آمنة لا يتماشى مع حجم عمليات ترحيل اللاجئين السوريين إلى شمال سورية، وعلى الدول الأعضاء ألا تتخذ هذا التصنيف وعليها التركيز على إعادة نقل طالبي اللجوء عبر زيادة أعداد إعادة التوطين.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وفي سياق متصل ذكرت وكالة «إخلاص» التركية أن حرس الحدود البولندي ألقى القبض على ٢٣ مهاجراً غير شرعي بينهم تسع نساء وتسعة أطفال في شاحنة مبردة أوقفوها بالقرب من بلدة ليبويتسا جنوب شرق البلاد.

وأوضحت الوكالة أن المهاجرين هم أتراك يحملون الهوية التركية وسوريون ليس لديهم أي وثائق ثبوتية بما في ذلك جوازات السفر أو بطاقات الهوية من دون توضيح العدد بالضبط، في حين نشرت مقطعاً مصوراً لهم لحظة القبض عليهم.

وأشارت إلى أن المهاجرين غير الشرعيين قدموا للمهربين ٥٠٠٠ يورو عن كل شخص كي يتمكنوا من الذهاب إلى أقاربهم في ألمانيا، وأنهم بعد اكتشاف أمرهم، تم وضعهم جميعاً في مركز الهجرة لمدة ٣ أشهر من قبل المحكمة التي تم إحضارهم منها.

وقالت إن أن الشاحنة تحمل لوحة أرقام بولندية، لكن السائق مواطن أوكراني يبلغ من العمر ٣١ عاماً وأنه قد اعتقل في وقت سابق لمدة ٣ أشهر قبل أن يُفرج عنه لاحقاً ويعاود تهريب المهاجرين.

من جهة ثانية نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن صحيفة «فيلت» الألمانية أن حريقاً اندلع في مبنى سكني في مدينة «تيونكيرشن» يقطنه سوريون وأوكرانيون.

ووفقاً لمقر شرطة الولاية «كان بامكان السكان إخماد الحريق بسرعة، حيث أصيب خمسة أشخاص بجروح طفيفة بسبب غاز الدخان، ولم يكن هناك سوى أضرار طفيفة في الممتلكات»، وذكرت الصحيفة أن المعلومات تؤكد أنه يعيش في المنزل ٣٥ شخصاً، بينهم مواطنون من أوكرانيا وسورية وإيطاليا.

وكالات

نفى إلغاء زيارة وفد لبناني لنقاش ترسيم الحدود البحرية

مصدر دبلوماسي سوري: لم يكن هناك اتفاق حتى يلغى

نفى مصدرٌ دبلوماسيٌ سوري صحة الأنباء التي تحدثت عن إلغاء دمشق موعد زيارة وفد لبناني لنقاش ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وذلك بعد أن وردت أنباء أن دمشق اعتذرت عن استقبال الوفد اللبناني بسبب ارتباطات مسبقة.

وأكد المصدر الدبلوماسي حسب موقع قناة «الميادين»، أن «الطرف اللبناني اقترح موعداً لم يكن مناسباً للطرف السوري لكن لم يكن هناك إلغاء لموعد أو طلب لزيارة»، وأضاف: «لم يكن هناك اتفاق أصلاً على موعد بين الطرفين حتى يتم إلغاؤه».

وفي وقت سابق أمس، قالت رئاسة الجمهورية اللبنانية في بيان نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن «الرئيس ميشال عون كلف نائب رئيس مجلس النواب إلياس بوصعب، ترؤس الوفد اللبناني إلى دمشق (غداً) الأربعاء لإجراء لقاءات مع كبار المسؤولين في سورية بهدف مناقشة مسألة الترسيم البحري بين البلدين الشقيقين».

وأوضحت رئاسة الجمهورية اللبنانية، أن الوفد يضم وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بوحبيب، ووزير الأشغال العامة والنقل علي حميه حمية، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وعضوي مجلس إدارة هيئة قطاع النفط وسام شباط ووسام ذهبي، ورئيس مصلحة الهيدروغرافيا في قيادة الجيش المقدم البحري عفيف غبش.

وأثار الخبر ضجة بين الأوساط ووسائل الإعلام اللبنانية، فبعد ساعات قليلة من بيان رئاسة الجمهورية اللبنانية، ذكر موقع «النشرة» اللبناني الإلكتروني أن قناة «الجديد» اللبنانية تحدثت عن وصول كتاب من الجانب السوري إلى وزارة الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال، يتضمن اعتذاراً عن استقبال الوفد اللبناني لترسيم الحدود بين البلدين لارتباطات مسبقة.

كما نقلت قناة «LBCI» عن مصدر في الخارجية اللبنانية، وفق «النشرة»، أن «الجانب السوري طلب تحديد موعد آخر غير الذي كان مقرراً الأربعاء لزيارة الوفد اللبناني المرتبطة بترسيم الحدود البحرية، عازياً السبب لارتباطات مسبقة على أن يتم الاتفاق على موعد جديد لاحقاً».

وذكرت «LBCI» أن معلوماتها تفيد بأن «لا حماسة من قبل الأجهزة الأمنية في كل من لبنان وسورية لفتح باب الحوار في موضوع ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وقد ترجم ذلك عبر رسالة وصلت إلى الخارجية اللبنانية مساء أمس عبر السفارة السورية».

وكالات

انطلاق التسوية في الغوطة الشرقية.. واللواء لوقا تفقد مركز حماة وأكثر من ٧٠٠ استفادوا من مرسوم العفو

مصطفى لـ«الوطن»: معالم العالم الجديد ظهرت من قلب الأزمة السورية

| دمشق- موفق محمد
حماة- محمد أحمد خبازي

وسط احتفال جماهيري حاشد في مدينة دوما، بدأت أمس عملية التسوية في المدينة وما حولها وعدد من بلدات الغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق والتي كانت أكبر معقل للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة بريف دمشق قبل أن يحررها الجيش العربي السوري، وذلك في إطار اتفاقات التسوية التي طرحتها الدولة، في حين بلغ عدد الذين راجعوا مركز التسوية في حماة واستفادوا من مرسوم العفو رقم ٧ حتى يوم أمس أكثر من ٧٠٠.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد أمين فرع محافظة ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي رضوان مصطفى رداً على سؤال عن أهمية التسوية في الغوطة الشرقية وتحديداً دوما، أن كل شبر في هذا الوطن سيعود إلى حضن الوطن الدافئ، لذلك كانت مراسيم العفو وآخرها المرسوم الرئاسي رقم (٧) ٢٠٢٢ غير المسبوق. وأشار إلى عمليات التسوية التي سبق أن جرت في العديد من المناطق بريف دمشق ومنها القلمون والتل والقطيفة والآن في دوما والغوطة الشرقية، موضحاً أن أبناء الوطن الضالين سيعودون بموجب هذه التسوية إلى حضن الوطن للمشاركة إلى جانب أبناء الوطن الشرفاء في سحق الإرهاب وإعادة الإعمار ويكونون أبناء أوفياء في مسيرة الإعمار كي تكون جميعاً خلف قائد الوطن ومع الجيش والقوات المسلحة أوفياء لدماء الشهداء.

وتشمل عملية التسوية جميع المطلوبين والمتخلفين عن خدمتي العلم الإلزامية والاحتياطية والفارين منهما، من أبناء دوما وعدرا البلد والنشابية وعربين وكفر بطنا وسقبا وعين ترما وزملكا، إيذاناً بعودتهم إلى حياتهم الطبيعية في المجتمع بين رفاقهم في صفوف الجيش العربي السوري.

ولفت مصطفى في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن المواقف الدولية تباينت وظهرت القوى وقد ظهرت معالم العالم الجديد من قلب الأزمة السورية ولذلك نبني هناك من هذا الوطن ويجب أن يحسب الأمور ويعود الجميع إلى حضن الوطن، مشيراً إلى ضرورة عملية عودة المهجرين من لبنان والمخيمات ودول الاغتراب حتى نعيد بناء الوطن وتكون سورية أصلب وأقوى وأجمل.

وفي كلمة خلال الاحتفال، قال مدير أوقاف ريف دمشق الشيخ خضر شحرور: «إن الأهالي المحتشدين من أبناء الغوطة الشرقية، وخاصة من زلت أقدامهم في يوم من الأيام يعاهدون قائد الوطن بأن يبقوا خلف قيادته، وأن يكونوا الجند الأوفياء الذين يذودون عن حياض الوطن»، منوهاً بمراسيم العفو الكثيرة التي تفتح الباب أمام كل من أخطأ، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».

الشيخ بشار الوزير بدوره لفت في كلمة باسم أهالي مدينة دوما إلى أن المرسوم رقم ٧ الخاص بالعفو العام هو الأكبر والأشمل، ودليل على أن الدولة تتعامل بالإحسان، منطلقة من قاعدة أن الذي يعفو ويصفح هو الذي ينتصر للحق وللجيش والشعب.

وأكد وليس بالتشفي.

وفي ١٤ نيسان ٢٠١٨ أعلن الجيش العربي السوري تحرير كامل مدن وبلدات الغوطة الشرقية من التنظيمات المسلحة وذلك بعد إخراج جميع الإرهابيين من مدينة دوما آخر معاقلهم هناك.

وكانت دوما والعديد من مدن وبلدات الغوطة الشرقية تشكل أكبر معاقل للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في ريف دمشق، ومن أبرز تلك التنظيمات «جبهة النصرة» وداعش وميليشيات «جيش الإسلام» التي كانت تتحصن في دوما و«فيلق الرحمن» الذي كان متمركزاً في مدينة عربين.

وفي ٢٥ أيار ٢٠٢١ قام الرئيس بشار الأسد والسيدة الأولى أسماء الأسد بأول زيارة إلى مدينة دوما بعد تحرير الغوطة الشرقية من الإرهاب، حيث أدلى المرشح الأسد وعقيلته بصوتيهما في انتخابات رئاسة الجمهورية.

وقال الرئيس الأسد عقب الإدلاء بصوته في حديث مع حشود من أهالي المدينة تجمعوا حوله وحول عقيلته: إن «الزيارة اليوم لهذا المكان، والانتخاب في مدينة دوما فيه عدة جوانب، فسورية ليست كما كانوا يحاولون أن يسوقوها، منطقة ضد منطقة، ومدينة ضد مدينة، وطائفة ضد طائفة، وحرباً أهلية أو نزاعاً بين سوريين، الحقيقة لا، ونحن اليوم نثبت من مدينة دوما بأن الشعب السوري هو شعب واحد في خندق واحد في مواجهة الإرهاب والعمالة والخيانة».

وأضاف: «أريد أن أستغل هذه الزيارة لكي أوجه عبركم كأبناء مدينة دوما رسالة لكل من ترك مدينته وقريته للعودة إليها، يجب أن نتصحهم الآن بألا يستمعوا لكل من غرر بهم أو دفع لهم الأموال، ويجب أن يعرفوا أنهم أستغلوا من قبل أولئك المشغلين الذين تقف خلفهم دول إقليمية أو دولية من أجل أن يكونوا ضد أبناء بلدهم، ويجب أن نقول لهم وأق